العرب
الجمعة 2021/10/15
السنة 44 العدد 12210



# صبر الغرب بدأ ينفد إزاء مماطلة إيران في الملف النووي

## طهران تحذّر تل أبيب من أي مغامرة عسكرية تطال برنامجها النووي

صعّدت الولايات المتحدة نبرة الخطاب ضد إيران ولوّحت باللجوء إلى الخيار العسكري ضدها في حالة فشل الدبلوماسية لمنعها من تطوير أسلحة ذرية، في خطوة تهدّد بالعودة إلى جهود إحياء الاتفاق النووي إلى مربع الصفر.

سياسة إيرانية مستفزة تقودها إلى المزيد من العزلة

طهران – التقى دبلوماسيون إيرانيون وأوروبيون الخميس في طهران للبحث في المفاوضات الهادفة إلى إحياء الاتفاق النووي الإيراني، وسط تشدد في اللهجة الأميركية وتلويح بـ"خيارات أخرى" في حال عدم عودة الجمهورية الإسلامية سريعا إلى طاولة المباحثات واستمرارها في سياسة المماطلة.

وتحضّ دول غربية أبرزها الولايات المتحدة، إيران على استئناف المباحثات المعلّقة منذ يونيو، وتهدف إلى إحياء الاتفاق المبرم بين طهران والقوى الكبرى في العام 2015، وانسحبت منه واشنطن أحاديا قبل ثلاثة أعوام، إلا أن التعنّت الإيراني يهدّد فرص إنقاذ الاتفاق.

والتقى الدبلوماسي إنريكي مورا منسق الاتحاد الأوروبي لمباحثات فيينا، في طهران مساعد وزير الخارجية الإيرانية للشؤون السياسية علي باقري، المتوقع أن يشرف على فريق التفاوض لدى استئناف المباحثات في العاصمة النمسوية.

أنتوني بلينكن

واشنطن لن تنتظر فترة طويلة لاستئناف المباحثات المعلّقة

وكان مورا أكد في تغريدة عبر تويتر الأربعاء، أنه سيشدد في مباحثاته في طهران على "الضرورة الملحّة لاستئناف المفاوضات"، معتبرا أن زيارته تأتي في توقيت "دقيق".

وسيدعو وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إلى اجتماع للمفاوضين بشأن الاتفاق النووي الإيراني بمجرد أن تتفق جميع الأطراف، وهو في انتظار رد من واشنطن وطهران، وفق ما أعلن المتحدث باسم المسؤول الأوروبي الخميس.

وتوصلت إيران وست قوى كبرى: الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين، وألمانيا، إلى اتفاق العام 2015 بشأن برنامج طهران النووي، الذي أتاح رفع الكثير من العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية، في مقابل تقييد أنشطتها النووية وضمان سلمية برنامجها.

إلا أن مفاعيل الاتفاق باتت في حكم اللاغية منذ قررت الولايات المتحدة الانسحاب أحاديا منه العام 2018 في عهد رئيسها السابق دونالد ترامب الذي أعاد فرض عقوبات قاسية على طهران. من جهتها، قامت إيران بعد نحو عام من الانسحاب الأميركي، بالتراجع تدريجيا عن تنفيذ غالبية التزاماتها الأساسية بموجبه.

وبدأت القوى التي لا تزال منضوية في الاتفاق، وبمشاركة أميركية غير مباشرة، مباحثات في فيينا هذا العام في محاولة لإحيائه بعد إبداء الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن استعداده لإعادة بلاده إليه، بشرط عودة إيران لتنفيذ تعهداتها.

وأجريت ست جولات من المباحثات بين أبريل ويونيو، من دون أن يُحدد بعد موعد جديد لاستئنافها.

ولم تحدد حكومة رئيسي موعدا لاستئناف المفاوضات، مما دفع الأميركيين والأوروبيين إلى التحذير من أن صبرهم بدأ ينفد.

وتأتي زيارة مورا غداة تحذير أميركي لإيران من اعتماد مقاربة مختلفة في حال تعثّر المسار الدبلوماسي للتعامل مع برنامجها النووي، الذي سبق وأن أثار توترات لأعوام مع الدول الغربية.

ولوّحت واشنطن الأربعاء باللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران إذا فشل المسار الدبلوماسي في منع طهران من حيازة سلاح نووي، في تهديد يستعيد بوضوح غير مسبوق التحذيرات الإسرائيلية على هذا الصعيد.

وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الإسرائيلي يائير لبيد، إن الولايات المتحدة تعتبر أن "الحل الدبلوماسي هو السبيل الأفضل".

لكنّه أشار بحزم أكبر من السابق إلى أن واشنطن لن تنتظر فترة طويلة لاستئناف المباحثات المعلّقة، معتبرا أن "الحوار يتطلّب طرفين ولم نلمس في هذه المرحلة نية لدى إيران".

وأضاف "نحن جاهزون للجوء إلى خيارات أخرى إن لم تغيّر إيران مسارها".

وتعني عبارة "جميع الخيارات" احتمال اللجوء للعمل العسكري، وإن كان ذلك عن بعد.

غير أن محللين يرون هذه التعليقات انعكاسا لحالة عدم اليقين بشأن ما إذا كانت حكومة رئيسي ستعود إلى المحادثات، وما إذا كانت ستوافق على إحياء الاتفاق لو عادت، أكثر من كونها تشير إلى نهج متشدد إزاء إيران.

من جهته، لوّح لبيد باستخدام القوة حيال الجمهورية الإسلامية، العدو اللدود لإسرائيل في المنطقة. وقال "تحتفظ إسرائيل بحق التحرّك في أي وقت وبأي طريقة". ويتهم مسؤولون إسرائيليون إيران بشكل متكرر، بالسعي لتطوير سلاح ذرّي، ويلفتون إلى أن تل أبيب لن تسمح بذلك.

وتنفي طهران سعيها لتطوير سلاح كهذا، وتؤكد سلمية برنامجها النووي. وسبق للجمهورية الإسلامية أن اتهمت إسرائيل بالوقوف خلف اعتداءات طالت منشآتها النووية واغتيال علماء في هذا المجال.

وحذّرت إيران عبر مندوبها إلى الأمم المتحدة، من أي "مغامرة" عسكرية قد تطال برنامجها، خصوصا من إسرائيل.

ونبّه السفير مجيد تخت روانجي إسرائيل من "أي خطأ في الحسابات ومغامرة محتملة ضد إيران ومن ضمن ذلك برنامجها النووي السلمي"، في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي نشرتها وكالة "إرنا" الرسمية.

# ميركل: بوسع أوروبا مواجهة نفوذ الصين إذا تحدثت بصوت واحد

برلين – أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الخميس إن أوروبا لا يمكنها التعامل مع تزايد نفوذ الصين إلا إذا تحدثت بصوت واحد ودعت إلى المزيد من توحيد المواقف في القارة الأوروبية.

وقالت ميركل في إسبانيا بعد حصولها على جائزة كارلوس الخامس "كيفية تعاملنا مع صعود الصين كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية... يعتمد بدرجة كبيرة على مدى تحدث أوروبا بصوت واحد"، وأضافت "أوروبا قوية بقدر اتحادها".

وقالت إنه "منذ أن تم إيلاء المصالح الوطنية قصيرة الأمد أولوية على المشاريع والمؤسسات القضائية الأوروبية المشتركة، بدأت الأمور تسوء".

وكانت العلاقات الصينية – الألمانية جيدة عموما خلال السنوات الست عشرة الماضية، على عكس العلاقات التي شهدت توتراً بين بكين والدول الأوروبية الأخرى، كما هو الحال مع فرنسا والمملكة المتحدة والسويد أو ليتوانيا أخيرا.

وأشاد الرئيس الصيني شي جينبينغ الأربعاء بالمستشارة الألمانية التي ستغادر السلطة قريبا، معتبراً أنها "صديقة قديمة" للصين، وفق ما نقله التلفزيون الحكومي.

وجاء تصريح شي خلال مقابلة من بكين مع المستشارة عبر تقنية الفيديو، وهي من الوسائل المفضلة لدى الزعيم الصيني الذي لم يغادر بلاده منذ ظهور الوباء لأسباب تتعلق بالسلامة.

ويأتي هذا الاتصال فيما يطالب الاتحاد الأوروبي بالمزيد من الاستقلالية إزاء الولايات المتحدة، ولكن في جو من انعدام الثقة بالصين أيضاً مع استمرار الخلافات لاسيما على صعيد التجارة وتايوان وحقوق الإنسان.

ولطالما عملت ميركل، التي تحكم ألمانيا منذ نهاية 2005، من أجل التقارب مع بكين بسبب الدور الدبلوماسي والاقتصادي الأساسي للعملاق الآسيوي وأهمية السوق الصينية للصناعة الألمانية.

وأثنى شي جينبينغ على "المحادثات المعمّقة" مع المستشارة الألمانية في مختلف فترات حكمها، والتي سمحت "بالتطوير المنتظم والمتين للعلاقات الثنائية"، وفقا لتقرير التلفزيون الصيني.

وأشار شي جينبينغ إلى أن الاتصالات الناجحة مع ألمانيا "تثبت أن العلاقات بين الدول يمكن أن تجنب انتصار طرف على آخر"، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة التي غالباً ما تتهمها الخارجية الصينية بتفضيل مصالحها دون مراعاة مصالح الآخرين.

ومنذ اندلاع أزمة الفواصات يسعى قادة الاتحاد الأوروبي لتوحيد صفّهم في مواجهة واشنطن وبكين، القوتين العظميين المتنافستين.

ولطالما توجّس الاتحاد الأوروبي من التحركات الصينية في القارة العجوز على الرغم من أنها تحركات اقتصادية بالأساس؛ إذ يرى قادة التكتل أن بكين تعول على الجانب الاقتصادي -خاصة في الدول المتعثرة على غرار اليونان وإيطاليا- لتحقيق أهداف سياسية، وهو ما دفع باريس وبرلين إلى العمل على تشكيل جبهة موحدة لمواجهة أجندات بكين في القارة.

وتحسبا لتغلغل صيني في أوروبا أعد قادة الاتحاد الأوروبي في عام 2019 خطة من عشر نقاط أشارت إلى أن الصين منافس بقدر ما هي شريك تجاري.

ملك إسبانيا يمنح ميركل جائزة تشارلز الخامس الأوروبية

# واشنطن تواجه انقساما حادا حول ملفات شائكة في الكونغرس

واشنطن – في غضون أقلّ من عام سيُدعى الأميركيون إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في انتخابات منتصف الولاية التي ستكون بمثابة استفتاء للرئيس الأميركي جو بايدن والديمقراطيين الذين يهيمنون حالياً على الكونغرس.

إذا حصل كلّ شيء كما ينوي بايدن سيتمكن الرئيس من إعطاء أهمية خاصة لإقرار ثلاثة مشاريع قوانين تاريخية، وذلك رغم الأغلبية الضئيلة في مجلس الشيوخ. سيكون ذلك بمثابة إنجاز تشريعي مشابه لخطة "نيو ديل" (الصفقة الجديدة) التي أعلنها الرئيس الأسبق فرانكلين روزفلت أو لإصلاحات الرئيس الأسبق ليندون جونسون في مجال الحقوق المدنية.

في حملته يمكن للرئيس أن يعتمد على خطة بقيمة 1900 مليار دولار أقرّت في مارس لمكافحة تفشي كوفيد – 19.

وما يريح موقعه أيضاً حقيقة أن الكونغرس تجنّب في الأيام الأخيرة تجميد التمويل الحكومي والتهديد بالتخلف عن سداد الدين الذي كان يُرجّح أن يكون كارثياً بالنسبة إلى أول قوة اقتصادية في العالم. لكن هذا الأمر مؤقت؛ ففي الواقع لم يتمّ تجاوز هاتين المشكلتين بشكل كامل، إنما أُرجئتا لبضعة أشهر.

ومع اقتراب أعياد نهاية العام، التي ستنطلق بالتزامن مع عيد الشكر أواخر نوفمبر في الولايات المتحدة، يجد الكونغرس نفسه أمام تحدي إجراء مناقشات حول أربعة مواضيع كبيرة: تجنّب شلّ خدمات الدولة الفيدرالية (أو الإغلاق) وتجنب التخلف عن سداد الدين وإقرار خطة هائلة للبنى التحتية وتبني برنامج نفقات اجتماعية ضخم يعتزم جو بايدن تمريره.

لكن المشرعين أرجأوا المواضيع الثلاثة الأولى من هذه المسائل الشائكة إلى وقت لاحق. والموضوع الرابع مازال يخضع لمحادثات مكثفة.

وقال المستشار السابق لمسؤولين كبار في الحزب الجمهوري بريندان باك لوسائل إعلامية "كان لديهم أشهر وأشهر للمضي قدما، ولم يتمكنوا من تجسيد جهودهم". وأضاف "إذن أعتقد أنهم لم يتخطوا العقبات".

وبعد مفاوضات شاقة في الكابيتول هيل وتدهور شعبية بايدن إلى أقل من 40 في المئة، يسعى البيت الأبيض جاهداً لإبقاء رأسه مرفوعاً.

وقالت المتحدثة باسم الرئيس جين ساكي في مؤتمر صحافي الثلاثاء "يمكن أن أؤكد لكم أننا لسنا أبداً متشائمين هنا، حتى عندما تبدو الأوضاع صعبة".

ويعتمد بايدن، الذي كان سيناتوراً على مدى أكثر من 35 عاماً، على عدم مواجهة عقبة انقسام الكونغرس، حتى لو اشتدت المواجهات بين البرلمانيين من الحزبين بالتزامن مع اقتراب موعد انتخابات منتصف الولاية.

إلا أن حزبه هو الذي يثير خشية مستشاري البيت الأبيض وليس المعارضة؛ ذلك أن العلاقات متوترة بين المجموعات التقدمية وتلك المعتدلة في الحزب الديمقراطي بشأن المشروعين الكبيرين اللذين يعتزم بايدن أن يصلح بلاده من خلالهما.

فالجناح اليساري يحتجّ على واقع أن الوسطيين يسعون لخفض فاتورة الخطة الاجتماعية لبايدن، وهي مشروع تبلغ قيمته 3500 مليار دولار وينصّ على تعزيز الوصول إلى التعليم والصحة والرعاية ورعاية الأطفال إضافة إلى استثمارات هائلة لمكافحة التغير المناخي.

ويرفض أيضاً دراسة مشروع قانون للبنى التحتية مخصص لإصلاح الطرقات والجسور والمرافئ الأميركية، طالما لم يحصل على موافقة على المشروع الاجتماعي.

في المقابل يصمم البرلمانيون الوسطيون، الذين يواجهون معارك صعبة للفوز في انتخابات منتصف الولاية، على تحقيق أي انتصار تشريعي يمكن أن يستفيدوا منه لاحقاً في حملتهم الانتخابية، ولن يدعموا الشقّ الاجتماعي من خطة بايدن طالما النفقات في مجال البنى التحتية لم تُقرّ.

لكن رغم كل شيء هناك مبدأ يتوافق عليه جميع الديمقراطيين هو أنه سيكون من المستحيل الحفاظ على الأغلبية في مجلسي الكونغرس خلال العام المقبل إذا لم يحققوا أي نتيجة من المعارك التشريعية الحالية.

وقالت رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي للصحافة الثلاثاء "لا أطلب من النواب التصويت على نصّ ليست له أي فرصة ليُقرّ في مجلس الشيوخ".

# تكتل أمني بقيادة روسيا: فرار عناصر من القاعدة وداعش من السجون الأفغانية

موسكو – قال تكتل أمني تقوده روسيا الخميس إن أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ من أفغانستان يحاولون الوصول إلى إيران وباكستان، كما أن نزوح الأقليات العرقية والطائفية داخل البلاد قد يوصل التوترات إلى مستوى خطير.

ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن أناتولي سيدوروف، القائد العام للمقر المشترك لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، قوله إن العديد من أعضاء تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية فروا من سجون في أفغانستان أثناء القتال الذي أسقط حكومة كابول الشهر الماضي.

وأوضح أن عدد المهاجرين هجرةً داخلية بلغ نحو نصف مليون شخص، وأن عدد الأفغان الذين تم إجلاؤهم والمتعاونين مع الإدارة الأميركية -حسب التقديرات التقريبية- يتجاوز عشرات الآلاف بكثير.

وسبق أن حذّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرارا من أن يستغل أعضاء في جماعات متشددة الاضطرابات السياسية في أفغانستان ليعبروا بصفة لاجئين إلى جمهوريات مجاورة كانت تتبع الاتحاد السوفييتي سابقا.

وفيما أبدت موسكو تفاؤلا حذرا بشأن القيادة الجديدة لطالبان في كابول، يبدي الكرملين قلقه إزاء إمكان تمدد انعدام الاستقرار إلى آسيا الوسطى حيث تقيم روسيا قواعد عسكرية.

يأتي ذلك في الوقت الذي حذرت فيه حكومة طالبان مبعوثي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أن مواصلة الضغط على الحركة عبر العقوبات ستقوض الأمن وقد تؤدي إلى موجة لاجئين جديدة.

أناتولي سيدوروف

العديد من عناصر القاعدة وداعش فروا من سجون أفغانستان

وقال وزير الخارجية في حكومة طالبان أمير خان متقي للدبلوماسيين الغربيين خلال لقاءات معهم في الأيام الماضية في الدوحة إن "إضعاف الحكومة الأفغانية ليس في مصلحة أحد لأن هذا الأمر يمكن أن يؤثر مباشرة على العالم في مجال الأمن وأن يؤدي إلى هجرة اقتصادية للفرار من البلاد"، وذلك في بيان نشر الثلاثاء.

وأطاحت حركة طالبان بالحكومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة في أغسطس الماضي بعد حرب استمرت عشرين عاما وأقامت "إمارة إسلامية".

لكن عقوبات دولية مشددة فرضت على البلاد فيما البنوك تنقصها السيولة ولا يتم دفع رواتب الموظفين الحكوميين.